

كف سفةم ففوفر مفاففر فففة للأمف السفرانف؟

2018-03-13 بروفكف سففكف

JOSEPH S. NYE

كمبرفدج - فف الشهر الماضي، فعا الأمفن العام للأمف المفففة أنفونفو فوففرس إلف افخاذ إفراف عالمف لفقلفل المفاطر الفف فشكلها الحرب الإلففرونفة على المففنن. وأعرب فوففرس عن فلقه بشأن "عدم وفوف ففة فففمفة لهذا النوع من الحرب"، وأشار إلف أنه "لفس من الوافف كفف ففطبق اففافية ففف أو الفانون الإنساني الفوفف علفها".

قبل عقد من الزمن، لم فحف الأمن الالففرونف بالاهفمام الكافي كقففة فوففة. ولكن منذ عام 2013، فم وصفه بأنه أكبر ففر فوافه الولافف المفففة. على الرغم من أن الأرقام الفففة فمكن مناقشها، إلا أن "ففرفر الرصد حول العملفف الالففرونفة" لمفلس العلاقات الفارفة فشر إلف أنه منذ عام 2005، كان هناك 200 هفوم فرفاه 16 فولة، 20 منها وقعت فف عام 2016.

فشر مفطلف الأمن الالففرونف إلف مففوفة واسعة من المفاكل الفف لم فأخذها المففمف الصفر من الباففن والمبرمففن الففن ففورا الإنترنت فف السبعففننن والثمانففنن بعفن الاعفبار. وفف عام 1996، فقط 36 مليون شخص اسفخدموا الإنترنت (أف فوالف 1% من سكان العالم). وبفلول فففة عام 2017، أصبح 3.7 مليار شخص، أف ما ففرب من نصف سكان العالم، فسفدمون الإنترنت.

ومع ارففاف عدد المسفعملفن منذ أواخر الفسعففننن، أصبح الإنترنت ركفزة ففوفة للففاعلف الاففصاففة والاففماففة والسفاسفة. ولكن إلف فانب فزافد الاعفمام المففابل والفرفص الاففصاففة، فإن هذا قد جلب معه أيضا ضعفًا وانعدامًا للأمف. ومن خلال البفانن الكبفرة، والفعلم الآلف، و"إنترنت الأشياء"، ففوقع بعض الفبراء أن عدد الاففصالات عبر الإنترنت فمكن أن فصل إلف ما ففرب من مليار

بحلول عام 2035. وسيكون هناك قدر هائل من الأهداف المحتملة للهجوم من قبل جهات خاصة أو جهات حكومية، بدءاً من أنظمة التحكم الصناعية إلى أجهزة تنظيم ضربات القلب والسيارات دون سائق.

دعا العديد من المراقبين إلى القوانين والقواعد التي تحمي هذه البيئة الجديدة. لكن تطوير مثل هذه المعايير في المجال الإلكتروني يواجه عقبات عديدة. على الرغم من أن قانون مور حول مضاعفة قوة الحوسبة كل عامين دليل على أن الوقت الإلكتروني يمر بسرعة، فإن العادات البشرية والأعراف وممارسات الدولة تتغير ببطء.

بداية، بما أن الإنترنت هي شبكة عبر وطنية من الشبكات المملوكة للقطاع الخاص، فإن الجهات الفاعلة غير الحكومية تلعب دوراً رئيسياً. تستخدم أدوات الإنترنت بشكل مزدوج، فهي سريعة، رخيصة، يسهل إنكارها، يصعب التحقق منها، وهي في متناول العديد من الناس.

علاوة على ذلك، على الرغم من أن الإنترنت شبكة عالمية، توجد البنية التحتية (والأشخاص) الذين تعتمد عليهم ضمن اختصاصات مختلفة للدول ذات السيادة. وتختلف الدول الكبرى في أهدافها، حيث تشدد روسيا والصين على أهمية الرقابة السيادية، في حين تدعو العديد من الديمقراطيات إلى إنترنت أكثر انفتاحاً.

ومع ذلك، فإن وصف "www" باعتباره "الويب الغربي المتوحش" مبالغ فيه. هناك قواعد في الفضاء الإلكتروني. لقد استغرقت الدول حوالي عشرين عاماً للتوصل إلى أول اتفاقات تعاونية للحد من الصراعات في العصر النووي. إذا لم تكن بداية مشكلة الأمن الإلكتروني الدولي من أصول الإنترنت في أوائل السبعينيات، ولكن منذ فترة الإقلاع في أواخر التسعينيات، فإن التعاون الحكومي الدولي في الحد من الصراع الإلكتروني أصبح الآن على بعد عقدين من الزمن.

تم تقديم الاقتراح الأول لمعاهدة الأمم المتحدة لحظر الأسلحة الإلكترونية (حتى لأغراض الدعاية) من قبل روسيا في عام 1998. وإلى جانب الصين وأعضاء آخرين في منظمة شانغهاي للتعاون، تواصل هذه الدولة الضغط من أجل اعتماد الأمم المتحدة تدبيراً شاملاً من هذا النوع. لكن الولايات

المتحدة ما زالت تعتبر أن التحقق منها سيكون مستحيلاً.

ومن جانبه، عين الأمين العام مجموعة من الخبراء الحكوميين (UNGGE) الذين اجتمعوا لأول مرة في عام 2004، وفي يوليو/ تموز 2015 اقترحوا مجموعة من المعايير التي أقرتها لاحقاً مجموعة العشرين. إن مجموعات الخبراء معروفة في أوساط الأمم المتحدة، لكن عملها ينبع من قاعدة المنظمة وقد تم الاعتراف بها في قمة العشرين للدول الأكثر نفوذاً. وعلى الرغم من نجاح UNGGE بشكل استثنائي، إلا أنها فشلت في الموافقة على تقرير عام 2017.

ما هي الخطوات القادمة؟ يمكن اقتراح وتطوير المعايير من قبل مجموعة متنوعة من الفاعلين السياسيين. على سبيل المثال، دعت اللجنة العالمية غير الحكومية الجديدة المعنية بالاستقرار في الفضاء الإلكتروني، والتي يرأسها وزير خارجية استونيا السابق مارينا كاليورانند، إلى حماية الجوهر العام للإنترنت (والذي يشمل التوجيه، ونظام اسم المجال، وشهادات الثقة والبنية التحتية الحيوية).

وفي الوقت نفسه، أصدرت الحكومة الصينية، التي تستخدم سلسلة مؤتمرات "ووزين" العالمية للإنترنت، مبادئ أيدتها منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تدعو إلى الاعتراف بحق الدول ذات السيادة في التحكم على محتوى الإنترنت على أراضيها. لكن هذه المبادئ لا تتعارض مع الدعوة لحماية الجوهر العام، والتي تتعلق بالاتصال وليس المحتوى.

ومن بين الشركات الأخرى التي تتوفر على معايير، شركة مايكروسوفت التي تدعو إلى اتفاقية جنيف جديدة للإنترنت. ومن المهم بنفس القدر تطوير معايير الخصوصية والأمن، بالإضافة إلى التشفير وبرامج الباب الخلفي والقضاء على المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال وخطاب الكراهية والتضليل والتهديدات الإرهابية.

بينما تفكر الدول الأعضاء في الخطوات التالية في تطوير المعايير الإلكترونية، قد تكون الإجابة هي عدم تحميل المؤسسات مثل UNGGE الكثير من العبء. قد يتطلب التقدم نشاطاً متزامناً في مناطق متعددة. في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي تطوير المبادئ والممارسات بين الدول ذات التفكير المماثل إلى قواعد يعتمدها الآخرون في وقت لاحق. على سبيل المثال، وقعت الصين والولايات

المتحدة اتفاقية ثنائية تحد من التجسس الإلكتروني لأغراض تجارية. وفي حالات أخرى، كما هو الحال في مجال معايير أمن الإنترنت، يمكن للقطاع الخاص وشركات التأمين ومجموعات المصالح العامة غير الربحية أن تلعب دوراً قيادياً في تطوير مدونات قواعد سلوك.

ومن المؤكد أن تطوير معايير الأمن السيبراني هو بمثابة عملية طويلة. لا يحتاج التقدم في بعض المجالات إلى انتظار التقدم في المجالات الأخرى.

* جوزيف ناي، سكرتير مساعد وزير الدفاع السابق، وأستاذ في جامعة هارفارد، مؤلف كتاب القوة الناعمة وكتاب مستقبل القوة وكتاب هل انتهى القرن الأميركي؟

<https://www.project-syndicate.org>

.....

* الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة الأنباء المعلوماتية